Republic of Lebanon
Parliament
MP IHAB MATAR

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
النائب إيهاب مطر

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

تحية وبعد،

أتشرف بأن أتقدم من دولتكم اقتراح القانون الرامي إلى منح ترقية فخرية استثنائية لبعض رتباء قوى الأمن الداخلي من دورة 1 آب 1991، راجين طرحه على مجلس النواب الكريم في أول جلسة يعقدها.

طرابلس 20/5/2025

بكل احترام

النائب إيهاب مطر

Tripoli
+96171710404

Parliament
Office no. 522
info@ihabmatar.com

Beirut
+9611955000

اقتراح قانون

يرمي إلى منح ترقية فخرية استثنائية لبعض رتباء قوى الأمن الداخلي من دورة 1 آب 1991

مادة أولى

تُمنح ترقية فخرية استثنائية إلى رتبة "ملازم" لكل من رتباء قوى الأمن الداخلي من دورة 1991/8/1، وفقًا للشروط التالية:

1. أن يكون الرتيب قد خدم في الخدمة الفعلية لمدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة؛
2. أن يكون قد بلغ رتبة مؤهل أو مؤهل أول وخدم بها مدة خمس سنوات على الأقل؛
3. أن يكون قد حُرم من التقدّم إلى دورات الترفيع رغم استيفائه الشروط المنصوص عليها في قانون قوى الأمن الداخلي (رقم 1990/17). لعدم افتتاح دورات لهذه الغاية في حينه

يُدوَّن هذا الترفيع في الملفات الإدارية للرتباء المستفيدين، ويُبلّغ رسميًا إلى عائلات المتوفين منهم أو ورثتهم الشرعيين، اعترافًا بتضحياتهم. ولا يترتب عن هذه الترقية أي مفعول مالي، أو إداري أو تقاعدي أو فروقات أو حقوق مكتسبة. ويُعتبر المستفيدون منه متنازلين صراحةً ونهائيًا عن جميع الحقوق المادية والتقدمات المستقبلية المرتبطة برتبة "ملازم".

مادة ثانية

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بكل تقدير واحترام

اقتراح قانون

يرمي إلى منح ترقية فخرية استثنائية لبعض رتباء قوى الأمن الداخلي من دورة 1 آب 1991

الأسباب الموجبة:

بتاريخ 1991/8/1 تطوّع العديد من الأشخاص في سلك قوى الأمن الداخلي برتبة وكي متمرن، وتدرّجوا في الرتب حتى بلغوا رتبة مؤهل أول. خدم هؤلاء في مراكز حساسة، وأصيب عدد منهم بإعاقات جسدية، بينما استُشهد آخرون أثناء تنفيذ مهام أمنية شديدة الخطورة. لقد خضعوا لخدمة قاسية وغير عادلة، وتمّ استثناؤهم من التقدّم للدورات الترفيع رغم استيفائهم الشروط المنصوص عليها في قانون قوى الأمن الداخلي (رقم 1990/17)، لا سيما المواد 68 (فقرة 5) و74، كما لم تُفتح لهم أي دورات منذ عام 2005 التي اجريت بموجبها اخر امتحانات لهذه الغاية

رغم مطالبتهم المتكررة بذلك.

وقد شارك العديد منهم بمهمات خطرة، وعرّضوا حياتهم لأقصى درجات المخاطر، وخدم بعضهم أكثر من 34 عامًا دون أن يُنصفوا، مما أدى إلى حرمانهم من أبسط الحقوق التقاعدية والتعويضية.

وعليه، وانطلاقًا من العدالة الوظيفية، أسوةً بما حصل سنة 2017 في المديرية العامة للأمن العام، حيث رُقي عدد من الرتباء دون امتحانات أو مباريات، وبما أن بعضهم لا يزال في الخدمة والباقي قد تقاعد، لذلك وانطلاقا من الأسباب الموجبة المشار إليها أعلاه، نتقدّم من المجلس النيابي الموقّر باقتراح مشروع القانون الحاضر المتعلّق بمنح هؤلاء ترقية فخرية إلى رتبة ملازم، من دون أي مفعول مالي أو تعويضات، وذلك فقط إنصافًا لعائلاتهم واعترافًا بتضحياتهم.

بكل تقدير واحترام